• نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية • العدد ٢٧ سبتمبر / أيلول ١٩٨٩

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

فتحى رضوان .. عام على الرحيل

فى الثانى من اكتوبر ١٩٨٩ يكون قد مر عام على رحيل الفقيد الكبير فتحى رضوان الرئيس الأول للمنظمة العربية لحقوق الانسان . ويشارك الأمين العام للمنظمة الأستاذ محمد فائق أسرة الفقيد وأصدقائه وتلاميذه فى وضع اكاليل الزهور على قبره عرفانا وتقديرا لدوره الرائد فى خدمة قضايا بلده وأمته .

لقد رأس الأستاذ فتحى رضوان المنظمة العربية لحقوق الانسان منذ تأسيسها فى عام ١٩٨٣ ، وتجدد اختياره رئيسا لها بعد اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة بالخرطوم فى ١٩٨٧ واستمر فى موقعه هذا الى ان لفظ انفاسه الأخيرة فى ٢ أكتوبر ١٩٨٨ بعد صراع مع المرض استمر أكثر من عام .

وقد وهب الفقيد حياته للدفاع عن قضايا الحريات ومدافعا عن ضحايا انتهاكات حقوق الانسان بصرف النظر عن هويتهم الفكرية والسياسية ، كما ارتبط منذ صباه بالحركة الوطنية المصرية وشارك فى النشاط السياسى والحزبى المناهض للاحتلال وتكبد فى سبيل ذلك الكثير حيث امضى فترات من حياته الحافلة بالنضال الوطنى والديمقراطى داخل السجون والمعتقلات حتى وصل عدد المرات التى اعتقل فيها قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ تسع مرات . كما جرى اعتقاله فى آخريات عهد الرئيس الراحل السادات فى سبتمبر ١٩٨١ عن عمر يناهز السبعين عاما .

واذا كانت حركة حقوق الانسان بشكل عام والمنظمة العربية لحقوق الانسان بشكل خاص قد فقدت رائداً من أبرز روادها فالعزاء الوحيد ان الفقيد الراحل قد شارك فى بناء اسس راسخة لنمو واستمرارية هذه المنظمة المنوط بها مهمة الدفاع عن حقوق الانسان العربى .

وعبر هذه الأسس ، ومن خلال تضافر جهود نخبة من رفاق فتحى رضوان على طريق ارساء مبادىء حقوق الانسان تواصل المنظمة العربية لحقوق الانسان اداء رسالتها وتوسيع دائرة انشطتها الأمر الذى ترجمته خلال هذا العام من خلال مد روابطها المؤسسية الى اكثر من قطر عربى فى تونس والجزائر والمغرب ، كما توجته على المستوى الدولى بحصولها على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة .

تضامن واسع يسبق الإفراج عن قيادات للمنظمة المصرية لحقوق الانسان

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالارتياح قرارات الافراج عن ٥٧ شخصا من بينهم اثنين من قيادات المجلس التنفيذى لفرع المنظمة بمصر — المنظمة المصرية لحقوق الانسان — كان قد القى القبض عليهم فجر الرابع والعشرين من اغسطس الماضى فى اطار الاجراءات التى شملت ٦٢ شخصا من الكتاب والصحفيين والمحامين والمهندسين والعمال بدعوى الانتماء الى مايسمى بحزب العمال الشيوعى المصرى المحظور .

كما تلقت المنظمة أيضا مايفيد اطلاق سراح أربعة اشخاص من بين الخمسة الباقين الذين كان قد صدر امر باعتقالهم بموجب قانون الطوارىء فى اعقاب القبض عليهم .

وكانت المنظمة قد تحركت على عدد من المستويات فور تلقيها التقارير التى اشارت الى القاء القبض على اثنين من اعضاء المجلس التنفيذى للمنظمة المصرية لحقوق الانسان وهما الدكتور محمد السيد سعيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وأمير سالم المحامى ومسئول لجنة الدفاع بالمنظمة المصرية عن عمال الحديد والصلب الذين اعتقلوا فى اعقاب فض الاضراب السلمى للعاملين بالمصنع بالقوة فى مطلع اغسطس الماضى . فقد اصدرت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى ٢٥ اغسطس بيانا اعربت فيه عن القلق من ان يكون اعتقال عضوى المجلس التنفيذى على صلة بالمهمة التى كلفا بها من قبل المنظمة المصرية فى دراسة التحقيقات الخاصة بعمال الحديد والصلب ، وناشدت السلطات الافراج

يتبع ص ٢

حقوق الانسان فى الصومال بين الانتهاك المزمن ، والصمت العربى

لم تعد الازمة العميقة التى تمر بها حقوق الانسان فى الصومال خافية على احد . ولم تعد ابعادها موضوع خلاف فى التقييم . وتحفل ادبيات المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان وكذا تقارير الصحافة العالمية ، بتفاصيل تبعث على القلق العميق . وحتى الولايات المتحدة لم تملك ان تجامل النظام الحليف لها فى الصومال واوقفت صرف المعونة المقررة له بسبب عمق الانتهاكات . الاعلام العربى وحده غائب عن احاطة الرأى العام العربى .

الازمة ، كما تعكسها التقارير التى ترد الى المنظمة ، تنبع من مصدرين رئيسيين . الأول من طبيعة الاطار المؤسسى والقانونى التى تتيح سلطات مطلقة لأجهزة الحكم تغرى باساءة استخدام السلطة ، فى غياب التوازن بين السلطات ، ومشاركة الرأى الآخر ، ووجود ترسانة من التشريعات الاستثنائية ، ونظام قضائى استثنائى يبعد بطبيعة تكوينه عن الحيدة والاستقلال . واما المصدر الثانى فهو انعكاسات الحرب الأهلية فى الصومال التى تدخل عامها العاشر وتشهد تصعيدا خطيرا منذ منتصف العام الماضى تقريبا .

السلطة المطلقة

ليس من الصعب التدليل على هذين الافتراضين ، وفيما يتعلق بالسلطات المطلقة . فمنذ تولى النظام الحالى عام ٦٩ — اثر انقلاب عسكرى — وطوال العشرية الأولى (٦٩ — ٧٩) علق الدستور ، والغى المجلس الوطنى (البرلمان) وحظر نشاط جميع الاحزاب السياسية ، وقام باعتقال اعضاء الحكومة السابقين . اما الدستور الذى تصدر العشرية الثانية (١٩٧٩) فقد نقل السلطة الى المكتب السياسى للحزب « الاشتراكى الثورى الصومالى » الذى مازال الحزب السياسى الوحيد المسموح بنشاطه فى البلاد . ثم فرض حالة الطوارىء فى الفترة من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ حتى آذار / مارس ١٩٨٢ ثم قصرها على الاقاليم الشمالية التى تخضع لحكم عسكرى فعلى منذ ذلك

يتبع ص ٧

تابع ص ١ [تضامن واسع ...]

عنهم . كما بعث الأستاذ اديب الجادر رئيس المنظمة رسالة الى سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك يناشده فيها التدخل الشخصى للافراج عن قيادات المنظمة المصرية ، كما بعث أيضا برسالة الى ايان ماريتنسون مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة لشئون حقوق الانسان طلب فيها طرح الأمر على لجنة حقوق الانسان ، كما قامت المنظمة أيضا بالتنسيق مع عدد من منظمات حقوق الانسان الدولية فى هذا الصدد .

ووفقا للمعلومات التى تلقتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان فان التحقيقات التى دارت مع المحتجزين قد تركزت حول الأفكار والآراء وان المضبوطات التى قامت السلطات بمصادرتها من منازل قياداتها اقتصرت على المطبوعات والأوراق الخاصة بعمل المنظمة وبينها محاضر التحقيق الخاصة بعمال الحديد والصلب . وقد اعربت المنظمة المصرية فى نداء عاجل اصدرته فى حينها انها لاترى مبررا لاحتجاز قياداتها وطالبت بالافراج عنهم بضمان محل اقامتهم حتى فى حال استمرار التحقيق معهم ، كما طالبت السلطات بوقف التعرض لقياداتها وتسهيل مهمة مندوبيها ومندوبى المنظمات الدولية لحقوق الانسان فى متابعة التحقيقات الجارية .

وقد أصدرت المنظمة المصرية نشرة عاجلة بعد ان تلقت تقارير تشير إلى تعرض المحتجزين على ذمة مايسمى بقضية حزب العمال الشيوعى المصرى للتعذيب بسجن أبو زعبل . ومن بين هذه التقارير ماذكره وفد صحفى برئاسة مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين من أنه استمع الى شهادات تؤكد تعرض اكثر من ٥٠ محتجزا للضرب بالعصى والعصى الكهربية ، وقد ناظر الوفد الصحفى اثار الضرب والتعذيب على اجساد ثلاثة من الصحفيين من بينهم الدكتور محمد السيد سعيد . ووفقا لهذه التقارير فإن السلطات قد قامت بترحيل المحتجزين الى سجن أبو زعبل واودعتهم فى زنازين لايتوافر بها اغطية وافتقد فيها المحتجزون الى المياه والاضاءة . وعندما اعرب المحتجزون عن احتجاجهم على تلك الأوضاع المخالفة للائحة السجون تعرضوا على حد وصف هذه التقارير لأنواع من السباب ، وفى صبيحة اليوم التالى جرى الاعتداء عليهم من قبل فرقة من الأمن المركزى وقد تعرض عشرة من المحتجزين إلى الاعتداء بصورة مكثفة ومن بينهم الدكتور محمد السيد سعيد وأمير سالم والمهندس كمال خليل والمحامى هشام مبارك وقد سجلت نيابة أمن الدولة العليا وقائع واثار ضرب وتعذيب المحتجزين .

وقد أوضح طبيب وقع الكشف الطبى المبدئى على المهندس كمال خليل ان هناك اشتباها فى اصابته بنزيف داخلى وكسوراً فى ثلاثة ضلوع ويرجح ان يكون ذلك نتيجة لما تعرض له من وقوف احد الجنود على ظهره بعد انبطاحه ارضا والقفز بالاقدام عدة مرات على الظهر . وهناك مخاوف من ان يؤدى ماتعرض له المحامى هشام مبارك من الضرب على الوجه والاذنين إلى فقدان السمع بالاذن اليمنى .

وقد تقدم ثلاثة من المحامين اعضاء المجلس التنفيذى بالمنظمة المصرية لحقوق الانسان ببلاغ الى النائب العام حول وقائع التعذيب للمحتجزين ، ناشدوه فيه اجراء تحقيق فورى تسمع فيه اقوال المجنى عليهم وشهادة نقيب الصحفيين واعضاء الوفد الصحفى الذين كانوا بصحبته ، واهاب البلاغ بالنائب العام اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين سلامة المحتجزين .

كما قام وفد من المنظمة المصرية برأسه الأستاذ محمد ابراهيم كامل رئيس المنظمة بمقابلة النائب العام وسلموه بلاغا يطالبون فيه بتحريك الدعوى الجنائية ضد مأمور سجن أبو زعبل والضباط الذين تورطوا فى تعذيب المحتجزين كما طالبوا بالافراج عن كافة المحتجزين باعتبارهم سجناء للرأى .

وقد أثارت اعمال الاحتجاز التى بدأت فجر ٢٤ أغسطس وماتبعها من تقارير اشارت الى تعذيب للمحتجزين خلالها تحركا واسعا داخل النقابات المهنية وفى اوساط المثقفين المصريين حيث أكد **مجلس نقابة المحامين** انه سوف يتخذ الاجراءات القانونية ضد كلّ من شارك فى التعذيب كما طلبت **لجنة الحريات بنقابة المحامين** من هيئة الدفاع عن المتهمين فى هذه القضية اثبات حق المحتجزين فى تحريك الدعوى الجنائية ضد مأمور سجن أبو زعبل وجميع الضباط الذين وردت أسماؤهم فى محاضر التحقيق لتورطهم فى أعمال التعذيب ، كما التقى وفد من **نقابة الصحفيين** برئاسة نقيبها بعدد من المسئولين وحثهم على المسارعة بتصفية الأوضاع القانونية للمحتجزين وتطبيق لائحة السجون فيما يتعلق بمعاملة المحبوسين احتياطياً . كما ناشد **مجلس نقابة المهندسين** رئيس الجمهورية التدخل الفورى للافراج عن المعتقلين وتشكيل لجان تحقيق لمحاسبة المسئولين عن المعاملة غير الانسانية داخل السجون . كما اعرب **مجلس نقابة الأطباء** عن استنكار الاعتقالات المتكررة والمعاملة اللاانسانية التى يتلقاها السجناء فى قضايا الرأى وطالب المجلس بأن تتولى نقابة الأطباء الاشراف الكامل على السجون . كما وقع **نحو مائتين من الصحفيين والكتاب بجريدة الأهرام** وعلى رأسهم الكاتب الكبير نجيب محفوظ على بيان يهيب برئيس الجمهورية التدخل لوقف ماوصفه بالممارسات اللامسئولة لبعض عناصر أجهزة الأمن والافراج عن الدكتور محمد السيد سعيد كما وقع مايقرب من **مائتين من الشعراء والكتاب والفنانين والصحفيين** على برقية موجهة الى رئيس الجمهورية يعربون فيها عن القلق ازاء الممارسات التى تعرض لها المحتجزون وتطالب بالافراج عنهم جميعا . وفى نفس الوقت بدأت **حملة توقيعات تعرب عن التضامن** مع ماجاء فى بلاغ الأستاذ محمد ابراهيم كامل رئيس المنظمة المصرية الى النائب العام بشأن المطالبة بتحريك الدعوى الجنائية ضد المتورطين فى تعذيب المحتجزين .

وعلى الصعيد الدولى ، اثارت انباء القبض على عدد من قيادات المنظمة المصرية والصحفيين والمحامين والكتاب وغيرهم قلق العديد من المنظمات غير الحكومية والمعنية بحقوق الانسان فقد اعربت منظمة « **مراقبة حقوق الانسان** » فى رسالة وجهتها الى الرئيس المصرى عن قلقها لاحتجاز اثنين من قيادات المنظمة المصرية وتعرضهما للضرب ، وطالبت بالافراج الفورى غير المشروط عنهما ودعت الى تقديم أى مسئول امنى استخدم سلطاته بطريقة غير ملائمة إلى المحاكمة . كما بعثت **منظمة « حماية الصحفيين »** بالولايات المتحدة الامريكية برسالة إلى الرئيس مبارك وبصورة منها إلى ٢٢ هيئة ومنظمة امريكية ودولية تعرب فيها عن القلق ازاء ماانطوت عليه الاعتقالات الأخيرة من احتجاز خمسة من الصحفيين والكتاب وطالبت بالافراج الفورى عنهم ، كما أبرقت **منظمة « المحامين الامريكيين »** الى الرئيس مبارك معربة عن قلقها لاعتقال قيادات المنظمة المصرية انطلاقا من تقديرها للدور الفريد الذى يلعبه المدافعون عن حقوق الانسان لصالح ضحايا حقوق الانسان والذى يتطلب منحهم الضمانات المعترف بها دوليا واللازمة لممارسة انشطتهم ، وطالبت المنظمة بالافراج الفورى عن قيادات المنظمة المصرية .

كما اصدرت **منظمة العفو الدولية** ثلاثة نداءات عاجلة إلى مختلف انحاء العالم والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ، دعت فيها إلى ارسال خطابات الى الرئيس المصرى للاحتجاج على الاعتقالات التى جرت منذ الرابع والعشرين من اغسطس وطالبت منظمة العفو بالافراج الفورى عن كافة المحتجزين فى هذه الحملة باعتبارهم من سجناء الرأى والضمير .

كما وجه **الاتحاد العالمى للشباب الديمقراطى** برقية الى الرئيس مبارك يناشده التدخل الشخصى للافراج الفورى عن المحتجزين . كما وجه عدد من **أساتذة الجامعات الامريكيين** المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط خطابا الى الرئيس مبارك عبروا فيه عن قلقهم العميق ازاء الاعتقالات الأخيرة واساءة معاملة المحتجزين داخل السجن ومن بينهم زميلهم فى العمل الاكاديمى د. محمد السيد سعيد عضو المجلس التنفيذى للمنظمة المصرية لحقوق الانسان .

وفى نفس الوقت ، فقد ناشدت **الرابطة التونسية لحقوق الانسان** فى برقية لها الرئيس المصرى الافراج عن المعتقلين وايقاف التتبع بشأن عضوى المجلس التنفيذى للمنظمة المصرية لحقوق الانسان .

والجدير بالذكر ان المنظمة المصرية لحقوق الانسان كانت قد بدأت ــ ومنذ تلقيها انباء احتجاز قياداتها ــ اتصالات مكثفة بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان وشمل ذلك مالايقل عن ٢٠ منظمة دولية .

حقوق الإنسان فى الوطن العربى

السودان

المنظمة توفد مندوبا لمناشدة الحكومة الافراج عن المعتقلين السياسيين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكاوى تتعلق باعتقال ٤٦ مواطنا بموجب قانون الطوارىء من بينهم قادة نقابيون ، وأساتذة جامعيون ، وصحفيون ، وشعراء ، ومعلمون ، ومحامون وأطباء ومهندسون ، وموظفون مدنيون ، وعمال ، وتجار . كما ان من بينهم بعض العناصر النسائية .

وأفادت الأنباء الواردة للمنظمة ان احدا من هؤلاء لم يرتكب ايا من اعمال العنف وان اعتقالهم قد تم بالرغم من ممارستهم السلمية لحقهم المشروع فى التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم .

وقد نمى لعلم المنظمة ان من بين هؤلاء المعتقلين اثنين من اعضائها هما الدكتور امين مكى مدنى عضو مجلس نقابة المحامين ونائب رئيس المنظمة السودانية لحقوق الانسان وعضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان ود.خالد الكد عضو فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى المملكة المتحدة . كما نمى لعلمها ان الاعتقالات قد شملت — بالاضافة للـ ٤٦ مواطنا التى اوردت الشكاوى قائمة باسمائهم — ١١ نقابيا اخرين من كل من نقابة عمال الادارة المركزية للكهرباء والمياه بالخرطوم ونقابة النقل النهرى ونقابة بنك الوحدة . هذا وكانت الشكاوى قد اوردت اسماء ٤٦ معتقلا من بينهم د. على عبد الله عباس (رئيس نقابة اساتذة جامعة الخرطوم ، ود. نجيب نجم الدين (سكرتير نقابة الأطباء) ومصطفى عبد القادر (عضو مجلس نقابة المحامين السودانية) ومحمد عثمان ابو شوك (عضو مجلس نقابة الصحفيين) وفاطمة احمد ابراهيم (رئيسة الاتحاد النسائى السودانى) .

وقد خاطبت المنظمة فور تلقيها تلك الأنباء الفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس قيادة الثورة واعربت له عن قلقها من الانباء الخاصة بتلك الاعتقالات وناشدته الافراج عن هؤلاء المعتقلين او سرعة تقديمهم لمحاكمة عادلة تتوافر فيها الضمانات المتعارف عليها دوليا . كما جددت مناشدتها بالانهاء الفورى للحظر المفروض على المنظمة السودانية لحقوق الانسان وطالبته بالعمل على انهاء التدابير الاستثنائية المفروضة على انشطة الهيئات النقابية والجمعيات والحظر المفروض على الصحف والمجلات ووسائل التعبير المختلفة .

وقد قررت المنظمة ان توفد-على نحو عاجل — الأستاذ عادل عيد عضو مجلس الامناء بالمنظمة العربية لحقوق الانسان ممثلا لها لمناشدة السلطات الافراج عن المعتقلين السياسيين •

حملة المنظمة
من أجل وطن خال من سجناء الرأى

تواصل المنظمة العربية لحقوق الانسان ، بالاشتراك مع اتحاد المحامين العرب ، خطوات حملتها لصالح الافراج عن سجناء الرأى فى البلدان العربية المختلفة .

وقد بدأت المنظمة فى مخاطبة الملوك والرؤساء العرب فى اطار حرصها الثابت على خلق قنوات للحوار مع الحكومات العربية بشأن كل مايعترض حقوق الانسان العربى ، وفى هذا الصدد فقد اوضحت المنظمة عبر رسائلها دوافع قيام هذه الحملة واهدافها واعربت عن تطلعها الى تجاوب الحكومات العربية مع هذه الأهداف وخاصة فى الوقت الذى بدأت فيه بعض الحكومات ايلاء اهتمام خاص بأوضاع حقوق الانسان فى بلادها وهو ماانعكس فى اتجاه بعضها الى الأخذ بالتعددية السياسية ، أو بالعفو عن عديد من سجناء الرأى لديها ، أو بالتصديق على عدد من المواثيق الدولية الأساسية لحقوق الانسان .

كما انتهت المنظمة من اعداد وتنفيذ ملصق خاص بالحملة اختارت له عمل الفنان عاصم اسماعيل الذى حصل على الجائزة الأولى لمسابقة فن الملصق التى نظمتها المنظمة فى اطار معرض فن الكاريكاتير والملصق الذى اقامته فى ديسمبر الماضى احتفالا بمرور اربعين عاما على الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ويجرى الاعداد الآن لتقرير خاص بسجناء الرأى فى الوطن العربى يتناول حجم الظاهرة فى البلدان المختلفة ويقدم نماذج من سجناء الرأى الذين تتبناهم المنظمة فى حملتها كما يرصد التشريعات والقوانين التى يتم بموجبها تجريم الرأى فى البلدان العربية والاوضاع التى تساهم فى تردى احوال سجناء الرأى داخل السجون العربية .

ليبيا

انباء عن وفاة معتقلين من التعذيب

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ شكاوى تتعلق بوفاة اثنين من المحتجزين من جراء التعذيب هما الطالبان احمد مخلوف وناجى بوهادى . كما تلقت شكاوى تشير لاستمرار اعتقال مجموعة من سجناء الرأى والضمير دونما محاكمة رغم انقضاء اعوام على القبض عليهم . فقد اشارت الشكاوى الى ان تاريخ اعتقال بعضهم يعود لأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٣ ومن بين هؤلاء المحتجزين عمر الحريرى ورشيد العرفيه ونورى فلاح . كما اشارت بعض الشكاوى الأخرى الواردة لأنباء تتعلق بإحتجاز بعض المواطنين فى ابريل ١٩٨٩ دون توجيه تهم محددة لهم او تقديمهم للمحاكمة ويشمل ذلك كلا من ناصر رمضان الفيتورى ومصدق الحضر وعبد الله الحيوش وجهد الحمر ومصطفى ابو خطوة .

وقد خاطبت المنظمة فور تلقيها تلك الشكاوى السلطات الليبية المختصة واعربت لها عن قلقها من المزاعم المتعلقة بوفاة طالبين من جراء التعذيب وناشدتها اجراء تحقيق فى الأمر بما يتيح الكشف عن حقيقة الظروف التى احاطت بوفاتهما ومحاسبة المسئولين عن تعرضهم للتعذيب وذلك اذا ما اسفر التحقيق عن معلومات تشير الى أن هناك من تورط فى ذلك واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بالحيلولة دون تكرار وقوع هذا الأمر . كما ناشدتها المنظمة الكشف عن حقيقة مصير المعتقلين الذين ورد ذكرهم اعلاه وايضاح طبيعة وضعهم القانونى وسرعة تقديمهم للمحاكمة اذا كانت هناك تهم بجرائم محددة منسوبه إليهما او اطلاق سراحهم اذا لم تكن بحقهم مثل هذه التهم .

المغرب

وفاة احد المضربين عن الطعام فى السجون المغربية

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ الشكاوى المتعلقة بوفاة أحد المضربين عن الطعام وهو السيد شباظة عبد الحق الذى توفى فى ١٩ أغسطس الماضى بمستشفى ابن سينا بعد اضراب عن الطعام دام ٦٢ يوما . وكان المذكور قد نقل الى المستشفى من سجن لعلو بالرباط .

كما اشارت الشكاوى الى تدهور وضعية زملائه وهم القباج عبد الغنى والعلمى بوطى حسن والفحلى عمر وبقرو عبد الفتاح وعبد الاله بنعبد السلام والذين يخوضون اضرابا عن الطعام منذ ١٧ يونيو الماضى حتى باتت حياتهم يتهددها الخطر . هذا وتذكر التقارير ان اثنين منهم نقلا الى المستشفى فى الرباط واثنين آخرين إلى مستشفى فى الدار البيضاء ، أما عبد الفتاح بقرو فذكرت التقارير انه على شفا الموت وانه عزل عن بقية المسجونين .

وقد أجرى رئيس المنظمة مساعى لدى السلطات المغربية ناشدها خلالها التدخل على نحو عاجل للتحقيق فى واقعة وفاة السجين المذكور والنظر فى مطالب المضربين بما يتيح تحسين اوضاعهم داخل السجن .

ومن الناحية الأخرى كانت المنظمة المغربية لحقوق الانسان قد تابعت هذه القضية منذ بدايتها من خلال اتصالها بالكاتب العام لوزارة العدل ولقائها بأسر المضربين عن الطعام الذين اكدوا ان مطالب ابنائهم انحصرت فى تحسين ظروف الاعتقال واحترام كرامتهم وتوفير العلاج وتحسين الغذاء والزيارة وهى مطالب مشروعة كانوا يتمتعون بها قبل مجيء « المدير الحالى للسجن » الذى أخل بوعوده لهم اكثر من مرة بل وصعَّد من مواجهته لهم مستخدماً عدة اساليب مثل الضرب والحبس فى زنازين انفرادية وتقييدهم بالأغلال

هذا وقد اصدرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان بيانا تطالب فيه السلطات المغربية بفك العزلة اللاانسانية التى يعيشها المعتقلون والسماح لها بزيارتهم مع تعيين لجنة تكون مهمتها الاتصال بالمضربين عن الطعام ومحاورتهم كما حملت السلطات مسئولية ماحدث وماقد يحدث نتيجة هذا الوضع .

كما أصدرت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان ــ التى هالها خبر وفاة شباظة عبد الحق ــ بيانا أكدت فيه على المطالب التى قدمتها المنظمة المغربية لحقوق الانسان للسلطات المغربية تناشدها سرعة الاستجابة لهذه المطالب وعلى رأسها اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وذلك فى ختام اجتماعها العادى الذى عقد فى جنيف يومى ٢٣ ، ٢٤ أغسطس الماضى .

سـوريا

مزيد من الشكاوى حول الاعتقال طويل الامد

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكاوى تتضمن اسماء عدة مئات من الأشخاص اشارت الشكاوى الواردة ان بعضهم رهن الاعتقال منذ سنوات بعيدة وان بعضهم الآخر اصبح فى عداد المفقودين ومجهولى المصير . واوردت الشكاوى ان هؤلاء الاشخاص متهمون بالانتماء لاتجاهات سياسية مختلفة فبينهم متهمون بالانتماء للاخوان المسلمين ولحزب العمل الشيوعى كما ان من بينهم بعثيين وناصريين .. واخرين وصفتهم الشكاوى بأنهم من المستقلين .

واضافت الشكاوى ان من بين هؤلاء الاشخاص عددا من المدرسين والطلاب ومن الصيادلة والمهندسين والتجار وذلك بالاضافة لبعض العمال والمزارعين . هذا وافادت ان تواريخ القبض عليهم تعود لأعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨١ و ١٩٨٢ . واشارت الى انه من غير المعروف اسباب عدم تقديمهم للمحاكمة رغم انقضاء هذه الاعوام على تاريخ القبض عليهم كما انه من غير المعروف أماكن احتجاز بعضهم الآخر او حقيقة مصيرهم .

وقد استشعرت المنظمة قلقا بالغا مما تضمنته الشكاوى من أنباء وذلك بالنظر لاعداد المعتقلين التى ضمتها القوائم الواردة وللمدى الزمنى لاعتقالهم فضلا عن مخاوفها من ان يكون هؤلاء الاشخاص قد اعتقلوا بسبب ارائهم ومعتقداتهم

هذا وكانت المنظمة قد خاطبت فور تلقيها تلك الشكاوى السلطات السورية المختصة معربة عن قلقها مما تضمنته من مزاعم ومناشدة اياها ايضاح طبيعة الوضع القانونى للمشار اليهم والكشف عن حقيقة مصيرهم واتخاذ الاجراءات الكفيلة بإعمال الحقوق والضمانات التى تضمنها الدستور والتى نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الانسان ويأتى فى مقدمة ذلك تأمين محاكمات عاجلة لهؤلاء المعتقلين اذا ماكانت هناك تهم بجرائم محددة منسوبة إليهم أو سرعة الافراج عنهم اذا لم تكن بحقهم تهم محددة .

اليمن الديمقراطى

مخاوف من صدور احكام بالاعدام

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان عدة شكاوى تتعلق بمجموعة من سجناء الرأى بدأت محاكمتهم فى عدن فى ١٩٨٩/٨/١٩ ، واعربت الشكاوى عن مخاوفها من طبيعة المحاكمات الجارية لهم ومن عدم توافر الضمانات القانونية فيها كما اعربت عن مخاوفها حول مايتردد من صدور احكام بالاعدام ضد عدد منهم .

وكانت الشكاوى الواردة قد اشارت الى ان المحكمة العليا قد بدأت محاكمة ١٤ شخصا ممن كان قد جرى اعتقالهم فى محافظة حضرموت خلال شهر يناير ١٩٨٨ ضمن مجموعة ضمت نحو اربعين اخرين . واضافت ان هؤلاء الاشخاص ــ الذين يواجهون تهما تصل عقوبتها للاعدام ــ لم يقترفوا اى عمل من اعمال العنف وانما جرى اعتقالهم بسبب ارائهم ومعتقداتهم السياسية وممارستهم السلمية لحقهم فى التعبير . وافادت الشكاوى ان من بين الـ ١٤ شخصا المقدمين للمحاكمة احمد ناصر سالم الفضلى وبلخير سعيد محفوظ وعمر محمد بن هامل وعبود عمير وعبد الله على باضروس وياسين احمد محمد . وأضافت انهم قد اتهموا من جانب السلطات الأمنية بأنهم من انصار الرئيس السابق على ناصر محمد .

هذا وقد تلقت المنظمة فى تطور لاحق انباء غير مؤكدة عن صدور احكام بالاعدام بحق ستة من بين هؤلاء المتهمين والذين كانت قد وجهت لهم جميعا تهمة خيانة الوطن والاشتراك فى منظمة تعمل فى الداخل لصالح العدو .

وقد ابرقت المنظمة للسلطات اليمنية فور تلقيها تلك الشكاوى واعربت عن قلقها مما أوردته الشكاوى من أمور وناشدتها كفالة الضمانات القانونية المقررة دوليا فى المحاكمات الجارية واشارت لقلقها بشأن ماتردد حول صدور احكام بالاعدام فى قضية من قضايا الرأى .

وشكاوى من وفاة محتجزين بسبب التعذيب

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق ما اوردته احدى الشكاوى من أنباء تتعلق بوفاة احد المحتجزين السياسيين بسجن عتق بعد تعرضه للتعذيب اثناء التحقيق معه .

فقد افادت الشكوى ان فريد عوض حيدره الذى احتجز قرابة عام ونصف قد تعرض للتعذيب اثناء فترة احتجازه وانه قد لقى حتفه من جراء ذلك وان جثته قد سلمت لذويه فى ١٩٨٩/٦/٢٥ . كما كانت الشكوى قد افادت ان المذكور (وهو من مواليد عام ١٩٤٥) كان من بين من نزحوا الى اليمن الشمالى فى اعقاب احداث يناير ١٩٨٦ وانه عاد لوطنه فى ١٩٨٧/١٠/١٠ بعد ان تلقى وعدا من بعض السلطات المختصة بتوفير الأمان له ولأسرته . الا انه قد جرى اعتقاله بعد عودته بأربعة أشهر كما تعرض عدد اخر من أفراد اسرته للاعتقال . وكان المذكور ــ على حد وصف الشكاوى ــ قد تلقى رسالة من بعض الجهات المختصة بالأمن العام (ارفقت الشكوى صورة منها) تتضمن تأكيدا له ولباقى افراد اسرته بضمان عودتهم وتوفير الأمان لهم وبالالتزام بعدم تعرضهم لأية مساءلة كما تتضمن تعهدات اخرى تتعلق بدفع المرتبات المستحقة والسماح لمن يتعذر توفير اعمال مناسبة له بالسفر بطريقة شرعية .

الا أن التطورات التى لحقت عودتهم قد سارت على حد وصف الشكوى فى اتجاه اخر . فخلاف ماأوردته الشكوى من مزاعم بشأن مصير فريد عوض حيدره فقد اشارت لاعتقال نحو ١٣ شخصا من أفراد نفس العائلة وذلك ضمن مجموعة ضمت ٢٨ شخصا جرى اعتقالهم فيما بين مايو ١٩٨٨ ويونيه ١٩٨٩ ولم يتم تقديمهم للمحاكمة ، كما كانت شكاوى سابقة قد اشارت لمزاعم حول وفاة سجين اخر من جراء التعذيب وهو صالح سالم عوض حيدره الذى افادت الشكاوى انه قد توفى داخل سجن الفتح .

وكانت المنظمة فى حينها قد خاطبت بشأنه السلطات اليمنية المختصة وناشدتها اجراء تحقيق فى الأمر . وقد جددت المنظمة هذا المطلب فى رسالة لها وجهتها للسيد وزير داخلية اليمن حيث اعربت عن قلقها البالغ من الأنباء التى تضمنتها الشكاوى الواردة وطالبت بإتخاذ الاجراءات الكفيلة بإجراء تحقيق عاجل فى الأمر ومحاسبة من قد يسفر التحقيق عن مسئوليتهم فى هذا الشأن .

كما تناولت المنظمة القضية المتعلقة بإستمرار احتجاز ٢٨ شخصا دونما محاكمة وناشدت المنظمة السلطات اليمنية سرعة تقديمهم للمحاكمة اذا ماكانت هناك تهم محددة منسوبة اليهم أو تأمين اطلاق سراحهم اذا لم تكن بحقهم تهم بجرائم محددة .

المنظمة تدعو لتشكيل لجنة تنسيق لمنظمات الاغاثة الدولية للبنان

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان بيانا فى ١٩/٨/١٩٨٩ أثناء احتدام أزمة الرهائن ، وتصعيد القتال دعت فيه الى استئناف عمل اللجنة الثلاثية ، وتعزيز جهود اغاثة الشعب اللبنانى . وفيما يلى نص البيان :

تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق شديد تفاقم الوضع المأساوى لحقوق الانسان فى لبنان بعد التصعيد العشوائى للقصف بين شطرى العاصمة اللبنانية ، وقصف المناطق الاهلة بالمدنيين دون تمييز .

لقد سجلت تقارير المراقبين السياسيين مصرع اكثر من ٧٢٠ شخصا منذ بداية الجولة الأخيرة للتصعيد فى شهر مارس الماضى ، واصابة ٣٣٠٠ آخرين ، وعجزت المستشفيات اللبنانية عن استقبال المزيد من الجرحى . كما اضطر معظم سكان بيروت الى نزوح جماعى من مساكنهم بشكل غير مسبوق منذ بداية الحرب اللبنانية قبل خمسة عشر عاما ، وقدرت المصادر الصحفية هذا النزوح بما يزيد على ٩٠٪ من سكان المدينة التعسة . ويأتى هذا كله وسط تدهور شديد فى ظروف المعيشة ، ونقص المواد الغذائية ، والأدوية ، وانقطاع التيار الكهربائى ، والمياه النقية ، وتعذر اللجوء الى ملاجىء آمنة .

وفوق هذا كله يوشك الوطن العربى أن يفقد مدينة ، كان لها إسهاما فى الحضارة العربية والانسانية .

وليس انتهاك حق الحياة ، والسلامة البدنية ، والمأوى هى كل مايتعرض له شعب لبنان من انتهاكات ، بل ايضا مصادرة خياره للمستقبل ، وحقه فى تقرير مصيره بعيدا عن التدخل الخارجى .

لقد جرت جهود كثيرة عبر سنوات الازمة المستحكمة لايجاد مخرج من دائرة العنف فى لبنان وحقن الدماء ، ولكنها باءت بالفشل واحدة تلو الأخرى ، وقد استبشر الرأى العام العربى بتجدد تلك الجهود فى القمة العربية الأخيرة بالدار البيضاء وتوافق القادة العرب على مجموعة مبادىء تفتح المجال للتسوية وتشكيل اللجنة الثلاثية ، والخطة التى وضعتها قمة وهران الثلاثية لوضع آلية تنفيذ هذه القرارات . وتشمل وقف اطلاق نيران شامل ، واجراء حوار نيابى خارج لبنان ، وتفعيل المؤسسات الدستورية وتوافق على الاصلاح ، وانتخاب رئيس جديد للبنان ، وتشكيل حكومة وفاق وطنى تعمل على بسط السيادة اللبنانية بقوى الشرعية ، لكن اللجنة التى نفد صبرها بعد شهرين اثنين من العمل — اعلنت انها وصلت الى طريق مسدود ، واضاف التدخل الاسرائيلى الأخير . بخطف زعيم اسلامى من الجنوب ، وتداعياته بقتل رهينة امريكى والتهديد باستخدام الحل العسكرى لتصفية مشكلة الرهائن المختطفين أبعادا جديدة للازمة .

ولقد تدارست المنظمة العربية لحقوق الانسان هذه التطورات الأخيرة من منطق اقتناع ثابت بأن الازمة اللبنانية هى مشكلة عربية بقدر ماهى لبنانية ، وأن حلها مسئولية عربية ايضا . وانتهت الى أن حجم المأساة الراهنة فى لبنان ، وحجم المخاطر القائمة والقادمة تفرض على القادة اللبنانيين والقوى السياسية اللبنانية ، بقدر ماتفرض على القادة العرب والرأى العام العربى مسئولية مباشرة . ولم يعد من السائغ ان يدير النظام العربى ظهره بعيدا عما يحدث أو يدع الاهتمام الرئيسى ينصرف عن القضية المحورية لاستمرار الاحتلال الاسرائيلى لجزء من لبنان . ويظل الخيار الوحيد امامنا ان نصر على بلوغ نهاية لهذه المأساة مهما كان قدر العناء .

على قاعدة هذا الاصرار ، تضم المنظمة العربية لحقوق الانسان صوتها لكل المطالبين بتجديد جهود اللجنة الثلاثية ، وكفالة مساندة كافية لعمل هذه اللجنة من الحكومات والقادة العرب من اجل :

(١) ضمان وقف سريع وحازم وفورى لوقف اطلاق النار الشامل .

(٢) ايقاف تصفية الحسابات العربية — العربية على أرض لبنان بما فى ذلك منع وصول السلاح الى لبنان . ومن ثم اجراء حوار نيابى وتفعيل المؤسسات الدستورية .

وترى المنظمة ان التوافق الذى عبر عنه النظام الدولى فى قرار مجلس الأمن الأخير يكفل قوة دفع اضافية لتجديد هذه الجهود .

كما تطالب الولايات المتحدة الامريكية بتفادى استخدام العنف فى قضية الرهائن وافساح المجال للجهود الدبلوماسية والضغط على اسرائيل للافراج عن الزعيم الاسلامى الشيخ عبيد .

وتدعو المنظمة العربية الى تشكيل لجنة تنسيق لمنظمات الاغاثة الدولية ، وعمل حملة دولية لاغاثة الشعب اللبنانى فى هذه الظروف الصعبة . والتحرك السريع من خلال القنوات الدبلوماسية لتأمين ايواء آمن لعشرات الالاف من المهاجرين الذين شردتهم الاحداث الأخيرة .

الحكومة الأردنية تفيد المنظمة بالافراج عن أحد المعتقلين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان خطابا من السيد سالم مساعده نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالمملكة الأردنية الهاشمية وذلك ردا على استفسار كانت المنظمة قد وجهته لسيادته بخصوص احدى الشكاوى الواردة .

وقد سر المنظمة ان يتضمن خطاب السيد نائب رئيس الوزراء نبأ الافراج عن احد المحتجزين السياسيين وهو جمال ابوريان الذى ورد بالخطاب انه قد افرج عنه بتاريخ ١٩٨٩/٧/٤ ، وكانت المنظمة قد خاطبت السلطات المعنية بخصوصه فى ١٩٨٩/٧/٢٧ مستفسرة عن طبيعة وضعه القانونى واسباب استمرار احتجازه دونما محاكمة كما كانت قد اعربت عن مناشدتها للسلطات المختصة فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بسرعة تقديمه للمحاكمة وذلك اذا ماكانت هناك تهم بجرائم محددة منسوبة إليه أو بإطلاق سراحه اذا لم تكن بحقه تهم محددة .

هذا وكانت الشكوى الواردة للمنظمة قد اشارت الى ان المحتجز جمال الريان قد امضى اثنى عشر شهرا بسجن سواقه وان القضاء لم ينظر فى امر احتجازه رغم انقضاء هذه المده على ايداعه بالسجن . كما كانت قد اشارت الى ان المذكور قد اعلن اضرابا عن الطعام فى ١٧ يونيه احتجاجا على توقيفه طوال هذه المدة وانه قد طالب اما بالافراج عنه أو بسرعة تقديمه للمحاكمة .

والمنظمة التى تلقت بإرتياح نبأ الافراج عنه اذ تشكر السلطات الأردنية المختصة على تكرمها بإرسال الايضاح المشار اليه فهى تأمل ان يستمر الحوار بشأن جميع القضايا المماثلة وغيرها من القضايا المتعلقة بحقوق الانسان بما يتيح تعزيز تلك الحقوق وحمايتها ومعالجة المشكلات التى قد تعترضها .

أطفـال فلسـطين فى ظـل القمع الاسرائيلـى

تواصل سلطات الاحتلال انتهاكاتها اليومية لحقوق الانسان فى الأراضى المحتلة فى اطار تصديها للانتفاضة الفلسطينية التى دخلت شهرها الثانى والعشرين .

وقد قدرت المصادر الفلسطينية عدد الشهداء الذين سقطوا منذ بدء الانتفاضة من جراء اطلاق النار والضرب حتى الموت واستخدام الغازات السامة فضلا عن التعذيب الى حد القتل بنحو ٧٥٠ شهيدا ، فى نفس الوقت الذى قدرت فيه اللجنة الدولية للصليب الأحمر اعداد المعتقلين حاليا من سكان الأراضى الفلسطينية المحتلة بنحو ٤٠ ألف فلسطينى .

وتكشف التقارير الواردة من الأرض المحتلة التى تتابعها المنظمة العربية لحقوق الانسان توجيه جانب كبير من آليات القمع الاسرائيلية الى الأطفال الفلسطينيين

وتشير التقارير الدولية الى ارتفاع نسبة الشهداء من الأطفال خلال العام الثانى من الانتفاضة مقارنة بالعام الأول ففيما قدرت هذه التقارير نسبة الشهداء من الأطفال فى العام الأول للانتفاضة من سن ٦ سنوات الى عشر سنوات بـ ١٪ من مجمل شهداء الانتفاضة ، ومن ١١ سنة — ١٦ سنة بنحو ١٦٪ فقد ارتفعت هذه النسبة فى الشهور الستة الأولى من العام الحالى الى ٣٣٪ فى الأطفال من سن ٦ — ١٠ سنوات ، فيما قفزت الى ٢٤٪ من سن ١١ — ١٦ سنة .

وقد قامت بعثة دولية لتقصى الحقائق بزيارة الأراضى المحتلة فى يونيو الماضى بتكليف من الجمعية العالمية لحقوق الانسان وتحرير الشعوب والمركز الدولى للمعلومات حول السجناء والمبعدين والمفقودين من الفلسطينيين واللبنانيين ، والجمعية العالمية للحقوقيين الديمقراطيين واعدت اللجنة تقريرا ركزت فيه بشكل خاص على مسألة « العنف ضد الأطفال » .

وقد سجلت اللجنة فى تقريرها ان ١١٥ طفلا قد قتلوا خلال عام ونصف من الانتفاضة بينهم ثلاثة وأربعون طفلا خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٩ . واوضح التقرير ان ارادة القتل لدى سلطات الاحتلال بانت اكثر وضوحا حيث دلت الاحصاءات على ان ٥٠٪ من القتلى بالرصاص فى الشهور الأربعة الأخيرة كانت نتيجة اصابات فى الظهر أو الرأس أو فى المنطقة العليا من الجسد واكد التقرير ان هناك زيادة واضحة فى استخدام الجيش الاسرائيلى للأسلحة النارية ضد الأطفال ، ذلك انه فيما رصدت ٣٨ حالة للقتل بالرصاص فى عام ١٩٨٨ فقد سجلت ٣٨ حالة ايضا فى الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٩ .

ولاحظت اللجنة فى تقريرها انه لم تجر أى تحقيقات بشأن مقتل هذه الاعداد من الأطفال بل على العكس اصدرت قيادة الجيش الاسرائيلى تعليماتها الى الجنود باطلاق الرصاص على رماة الحجارة دون تحذير .

ووفقا لمصادر الهلال الأحمر الفلسطينى فقد بلغ عدد الجرحى من جراء الممارسات القمعية منذ بدء الانتفاضة حتى منتصف ابريل الماضى ١٨ ألف جريح فى قطاع غزة وحده ثلثهم على الأقل من الأطفال تحت الرابعة عشرة وفى الضفة الغربية ٦٧٩٩ جريحا بينهم ١٤٪ من الأطفال تحت سن الرابعة عشرة .

ولاتقف الممارسات الاسرائيلية تجاه أطفال الأراضى المحتلة عند هذا الحد فى انتهاك حقهم فى الحياة بل تأخذ ابعاداً أخطر بقتل الأجنة فى بطون أمهاتهم حيث تسجل بعض الاحصائيات الفلسطينية اكثر من ١٦٠٠ حالة اجهاض منذ بدء الانتفاضة من جراء استخدام قنابل الغاز وضرب النساء الحوامل . ويشمل اعتقال الأطفال ظاهرة يومية لم تتوقف منذ بدء الانتفاضة وقد رصدت مصادر عديدة ان أطفالا يبلغون السابعة أو الثامنة من العمر يقضون فترات اعتقال فى سجون ومعسكرات الاعتقال المختلفة . وتجرى معاملة جميع الأطفال فوق سن الثانية عشرة بصفتهم بالغين بموجب الأمر العسكرى رقم ٦٢٦ .

وينوه تقرير لجنة تقصى الحقائق السالف الاشارة اليه الى أن اللجنة واجهت صعوبات فى تحديد أرقام المعتقلين من الأطفال والقاصرين بسبب تفاوت الاعتقال اليومى وتفاوت مدة الاعتقال ، الا انها بالرجوع لمصادر مختلفة توصلت الى قناعة بأن هناك اكثر من عشرة آلاف معتقل جميعهم اقل من ثمانية عشر عاما منذ بدء الانتفاضة . واشارت اللجنة الى طابع الاعتقال غير الرسمى — بدون تجريم — الذى يتعرض له الأطفال اقل من ١٢ سنة والذى تتراوح مدته بين بضع ساعات وعدة أيام ، والى اجبار الآباء على دفع ضمانات مالية تتراوح بين ٢٠٠ — ١٠٠٠ شيكل لاطلاق سراحهم . وقد اجمع الشهود الذين التقت بهم اللجنة على تعرض الأطفال للتعذيب وبشكل خاص فى سجن الفارعة .

وقد اهدر حق الأطفال الفلسطينيين فى التعليم على مدى خمسة عشر شهرا بسبب الاغلاق المتكرر للمدارس ولمدد طويلة وفرض نظام حظر التجول مرات عديدة . وعلى الرغم من الاعلان مؤخرا عن استئناف الدراسة بالمدارس ، فقد اغلقت سلطات الاحتلال فى الأسبوع الأول من سبتمبر الحالى مدرستين للذكور والاناث فى حلحول وعددا من المدارس فى مناطق أخرى من بينها بيتونيا وبيت لحم وجنين وطولكرم ومخيم الجلزون . وتلاحق سلطات الاحتلال محاولات اللجان الشعبية للانتفاضة ملء الفراغ الذى يحدثه الإغلاق الدائم للمدارس بحيث تجرى عملية التدريس فى المنازل والمساجد ، حيث استصدرت السلطات أوامر عسكرية جديدة تقضى بمنع أى تجمع بهدف التعليم وتعاقب كل شخص يخالف هذه الأوامر بالسجن لمدة عشر سنوات .

المؤتمر السادس للمنظمات غير الحكومية يدعو الكنيست لعدم الموافقة على قانون منع وصول المساعدات الانسانية

عقد فى ١٩٨٩/٨/٣٠ بفيينا اجتماع الأمم المتحدة السادس للمنظمات الدولية غير الحكومية حول القضية الفلسطينية بمشاركة نحو ٦٠٠ منظمة تحت عنوان « الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى » .

وقد اختتم الاجتماع اعماله مساء ١٩٨٩/٩/١ بالمصادقة على البيان الختامى الذى اعرب عن التأييد المطلق للمنظمات غير الحكومية لحقوق الشعب الفلسطينى ودعمها الكامل لنضاله من اجل الاستقلال بكافة السبل المشروعة بما فى ذلك الانتفاضة الفلسطينية ، كما اعرب البيان عن التأييد الكامل لاعلان الاستقلال الفلسطينى الصادر فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ .

وجدد البيان الختامى ادانة المنظمات غير الحكومية للممارسات المتنوعة للقمع الذى تقوم به سلطات الاحتلال وعلى رأسها القتل والاعتقالات الواسعة وتدمير المنازل والابعاد ومصادرة الأراضى والتجويع ومطالبة الأمم المتحدة الشروع فى وضع الآلية الميدانية الكفيلة بحماية الشعب الفلسطينى ومراقبة الممارسات الاسرائيلية .

ونبه البيان الى خطورة سياسة التجهيل التى تتبعها السلطات الاسرائيلية من خلال ممارساتها المعادية للمؤسسات التعليمية الفلسطينية .

وحث البيان الكنيست الاسرائيلى على عدم الموافقة على القانون الاسرائيلى المقترح لمنع وصول المساعدات الانسانية الدولية للمؤسسات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة لعام ١٩٤٨ ، ودعا الى حملة دولية من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية لوقف هذا المشروع . وقد اعرب البيان عن تأييد المنظمات غير الحكومية للاقتراح الداعى الى قيام مسيرة عالمية من اجل السلام ، والمفترض الشروع فيها فى فلسطين واسرائيل بين ٢٩ ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ .

تابع ص ١ [حقوق الانسان فى الصومال]

الوقت . هذه السلطة المطلقة تعززها ترسانة كبيرة من التشريعات لقمع المعارضة نشير منها الى قوانين « سلطة الاعتقال » و « تأسيس جهاز أمن الدولة » و « قانون أمن الدولة » وقد صدرت هذه القوانين كلها فى مطلع السبعينات ومازالت سارية . ويجيز الأول الاعتقال الادارى لأمد غير محدود ، ودون محاكمة ، ويجيز الثانى احتجاز المعتقلين المشتبه فى اقترافهم فعلا اجراميا ضد أمن الدولة لأمد غير محدود ايضا لحين النظر فى قضاياهم . ولايوفر أى من هذين القانونين حماية للمعتقلين ضد الاحتجاز التعسفى ، أو أى حصانات لضمان الحقوق المعترف بها دوليا . ولايجرى نشر اسماء أو عدد المعتقلين بموجب هذين القانونين أو ابلاغ عائلاتهم رسميا . اما القانون الثالث ، « قانون الأمن القومى » فقد توسع فى عدد الجرائم التى يعاقب عليها بالإعدام ، وجعل عقوبة الاعدام الزامية فى ٢٠ جريمة مختلفة ضد أمن الدولة . من بينها نشر أو توزيع « دعاية معادية للدولة » وعدة نشاطات سياسية ودينية ونقابية خالية من العنف

لم يكن مستغربا فى ظل هذا الاطار المؤسسى والقانونى ان يشهد الصومال عسفا نمطياً فى استخدام السلطة . وفى ظل القوانين الاستثنائية جرى اعتقال الكثيرين لمجرد محاولتهم ممارسة حقهم المعترف به دوليا . وترصد تقارير منظمة العفو الدولية حالات مأساوية لعناصر محتجزة لأكثر من ١٩ عاما ، وأخرى لأكثر من ١١ عاما . كما تسجل سوء معاملة المحتجزين وتعذيبهم ، كما ترصد العديد من احكام الاعدام والسجن التى قضت بها محكمة الأمن القومى على كثيرين من السياسيين بسبب ممارسات سلمية لحقوقهم الأساسية ، ودون ان تتوافر لهم الحدود الدنيا للمحاكمات العادلة .

انعكاسات الحرب الأهلية على حالة حقوق الانسان :

تواجه الحكومة الصومالية مقاومة مسلحة منذ عام ١٩٧٨ إثر حربها مع اثيوبيا (٧٧ ــ ١٩٧٨) ومحاولة الانقلاب الفاشلة التى قام بها افراد من الجيش عام ١٩٧٨ . وقد انخرطت فى هذه العمليات المسلحة جماعتان صوماليتان عملتا لفترة طويلة من اثيوبيا هما « الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال » و « الحركة الوطنية الصومالية » وقد نقلتا مراكزهما الرئيسية الى داخل الصومال فى اعقاب اتفاق الحكومتين الصومالية والاثيوبية عام ١٩٨٨ على وقف الاعمال العدائية ، هذا فضلا عن تمردات قبلية بلغت ذروتها فى منتصف عام ٨٩ .

وقد ردت الحكومة على ذلك بسلسلة من الاجراءات انعكست بشدة على حالة حقوق الانسان فى الصومال على النحو التالى :

ــ قامت السلطات بعمليات اعتقال واسعة النطاق ، فى المناطق التى استمدت هذه المنظمات انصارها منها ، وفرضت حالة طوارىء فى جميع انحاء البلاد من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ حتى آذار / مارس ١٩٨٢ ، ثم قصرتها على الأقاليم الشمالية التى تخضع لحكم عسكرى فعلى منذ ذلك الوقت .

مع تصاعد القتال فى الشمال بين قوات الحكومة وفصائل الحركة الوطنية الصومالية فى آيار / مايو ١٩٨٨ قامت قوات الحكومة باعدام اعداد كبيرة من المدنيين العزل ، واجراء اعتقالات واسعة النطاق لأشخاص بزعم تعاطفهم مع « الحركة الوطنية الصومالية » فى الشمال وفى مناطق اخرى من البلاد . وتفيد تقارير منظمة العفو الدولية انه طوال عام ١٩٨٧ ، وفى أوائل عام ١٩٨٨ نفذت السلطات العديد من الاعدامات خارج نطاق القضاء فى سكان مدنيين فى الاقاليم الشمالية الغربية ، وكان الضحايا قد اعتقلوا من قبل جنود أو افراد من جهاز الأمن القومى وقتلوا دون تقديمهم لأى محاكمة وبعد قيام « الحركة الوطنية » بشن هجوم على هرجسيا فى ٣١ آيار / مايو ١٩٨٨ واجتياح جزء من المدينة قامت قوات الحكومة بقتل كثيرين بصورة عشوائية . وابلغ أفراد الهيئات الطبية الأجنبية التى كانت فى هرجيسيا آنذاك ان ٢١ شخصا اعدموا بصورة فورية خارج بيوتهم فى ثلاث حوادث منفصلة . وهو اعدام متعمد يختلف تماما عن الاصابات البالغة التى وقعت دون تمييز خلال المعركة فى المدينة أو خلال القصف الذى قامت به قوات الحكومة بعد ذلك .

وتضيف مصادر المنظمة العربية لحقوق الانسان ملمحا اضافيا لانعكاسات اجراءات الحكومة فى محاولة قمع المعارضة على حالة حقوق الانسان . وتنسب التقارير الواردة للمنظمة استعانة الحكومة الصومالية بطيارين مرتزقة من جنوب افريقيا لضرب القبائل والعشائر المتمردة بطائرات هوكز هنتر ، وتضيف هذه التقارير انه لما كان هؤلاء المرتزقة يحصلون على مكافآت سخية نظير كل طلعة فقد قاموا باعمال قصف للمناطق الآهلة بالسكان بطريقة وحشية اسفرت عن آلاف القتلى وهدم المساكن واتلاف مصادر العيش . وتزعم نفس المصادر ان رئيس اركان حرب قوات جنوب افريقيا قد زار الصومال فى شهر آب / اغسطس ١٩٨٩ لتوسيع نطاق التنسيق مع الحكومة الصومالية فى قمع المقاومة الصومالية .

وقد صاحب هذا التردى البالغ فى الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية ترديا مماثلا فى الاوضاع الاقتصادية ، وتعرض الاقتصاد الصومالى ــ لجملة ضغوط اضافية بفضل ثقل اعباء المواجهات العسكرية ، وفقدان المناخ الملائم للتنمية ، واصبحت حياة مئات الالاف من مواطنى الصومال تتعرض للخطر نتيجة المجاعة والحرب الأهلية كما يشير تقرير لمجلس الأغذية العالمى .

الحلقة المفرغة : المواجهة العنيفة تطال المدنيين :

مع تردى الاحوال ، لم يكن من الممكن تحاشى تزايد السخط الشعبى ، ومع عجز النظام عن تبرير حالة التردى ، واجه مظاهر السخط بمزيد من القمع . وفى يوليو ١٩٨٩ بلغ القمع ذروة جديدة بمذبحة واسعة هزت الرأى العام العالمى كله .

ويذهب تقرير « لافريكا ووتش » الى ان هذه المذبحة بدأت بمظاهرات اندلعت يوم الجمعة ١٤ يوليو فى العاصمة مقديشيو اثر القبض على عدد من الزعماء الدينيين وغيرهم من المواطنين . واسفرت اجراءات الحكومة لقمع هذه المظاهرات ، والمواجهة التى احدثتها اجراءات القمع ، عن سقوط عدد كبير من الضحايا . قدرتها مصادر المعارضة الصومالية بأكثر من ١٥٠٠ قتيل ، واكثر من ٢٥٠٠ جريح ، وادعت بأن الجيش قد وارى كثيرا من الضحايا فى مقابر جماعية على مشارف مقديشيو ، بينما قدرت « افريكا ووتش » عدد الضحايا بنحو ٤٥٠ قتيلا واكثر من ١٠٠٠ جريح فضلا عن اعتقال اكثر من ٢٠٠٠ من الشباب فى حملة اعتقال عشوائى ، ونهب الجنود وبعض الأهالى للمحال التجارية ومخازن البضائع ، بينما اعترفت الحكومة رسميا بسقوط ٢٣ قتيلا واصابة ٥٩ بجراح فى هذه الأحداث . وتابعت ــ اعتبارا من ١٧ يوليو ــ اجراء محاكمات عاجلة للمتهمين باحداث ١٤ ، ١٥ يوليو ، انتهت الى كثير من احكام الاعدام التى تم تنفيذها .

★ ★ ★

لقد كانت المنظمة العربية لحقوق الانسان تتابع كل هذه التطورات بقلق بالغ وكثيرا ماخاطبت السلطات الصومالية فى شأن أو اخر من الوقائع التى تستطيع ان تتحقق منها . كما حاولت ــ بالتنسيق مع المنظمة السودانية لحقوق الانسان ــ فى احدى المرات ارسال بعثة لتقصى الحقائق ، لكن مساعيها لم تنجح . ولقد وقع فى يقين المنظمة بعد سلسلة التطورات الأخيرة فى الصومال ان سياسة الحكومة الصومالية ــ التى بالغت فى تجاوزاتها لكل مايلزمها به الدستور الصومالى ، والمعاهدات الدولية نحو حقوق الانسان ــ قد وصلت الى طريق مسدود لن يجدى فيه تصعيد العنف ، أو حتى اتخاذ اجراءات مسكنة لامتصاص السخط الشعبى مثل الوعد بالتعدد الحزبى أو الافراج عن بعض المعتقلين أو رفع حالة الطوارىء عن بعض المناطق طالما يقود الى اعتقال المواطنين ، واعادة فرض مثل هذه التدابير . وان السلطات الصومالية ، مطالبة بكل الحاح بمراجعة شاملة لنهجها تجاه حقوق الانسان .. كل حقوقه مراجعة تسمح بمشاركة حقيقية لممثلين منتخبين عن الشعب الصومالى ، واستجابة للمطالب المشروعة لهذا الشعب فى حقوقه وحرياته الأساسية قبل فوات الأوان .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة :

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعها الدورى الثالث لهذا العام يومى ٢٤ ، ٢٥ اغسطس ١٩٨٩ . واستمعت الى تقريرين من الأمين العام وأمين الصندوق عن نشاط المنظمة منذ اجتماع اللجنة التنفيذية الأخير ، كما ناقشت مذكرة اعدتها الأمانة العامة بشأن ترتيبات عقد الجمعية العمومية الثانية للمنظمة ، وجدول اعمالها ومشروعات الدراسات التى يتوجب تقديمها لها . وبعض المسائل التنظيمية والمالية والادارية من بينها مقترحات بادراج بعض التعديلات على النظام الأساسى والداخلى ، بينت الممارسة الحاجة لها .

وقد قررت اللجنة الدعوة الى عقد **الجمعية العمومية** فى الأسبوع الأول من شهر آذار مارس القادم ، واستطلاع رأى الحكومة التونسية لعقدها فى تونس ، واستكمال بحث مشروعات الدراسات التى يعتزم تقديمها للجمعية العمومية بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمناء والأفرع والمجموعات القطرية .

وقد وردت خلال الاجتماع تقارير عن وفاة أحد المعتقلين السياسيين فى المغرب ، وتردى أوضاع معتقلين آخرين مضربين عن الطعام بسبب سوء أحوال السجون ، كما وردت تقارير من مصر عن اعتقال خمسين مواطنا بتهمه مزاولة نشاط مناهض لنظام الحكم ، من بينهم عضوان بالمجلس التنفيذى للمنظمة المصرية لحقوق الانسان . وتقارير عن الاوضاع الاستثنائية فى السودان ، وقد بحثت هذه التطورات وأبرقت الى كل من العاهل المغربى ، والرئيس المصرى ، وأصدرت بيانا فى ختام اجتماعاتها بهذا الخصوص

بعد حصولها على الصفة الاستشارية : المنظمة تشارك بصفة رسمية فى اجتماعات اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

تحدث الأستاذ اديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان باسم المنظمة للمرة الأولى امام اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، وذلك بعد حصول المنظمة على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فى ١٠ مايو ١٩٨٩ .

والمعروف ان المنظمة حرصت دائما على المشاركه فى اعمال لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة قبل حصولها على الصفة الاستشارية وذلك من خلال وفد اتحاد المحامين العرب .

وقد عرض رئيس المنظمة فى مداخلته التى القاها امام اللجنة بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٦ للانتهاكات التى تشهدها الأراضى المحتلة وكذلك اوضاع حقوق الانسان فى بعض الأقطار العربية .

هذا وقد اقرت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات خلال دورة اجتماعاتها عددا من القرارات من بينها قرار يتعلق بالأراضى الفلسطينية والعربية التى تحتلها اسرائيل . وجددت اللجنة فى قرارها الصادر بموافقة ١٥ عضوا ومعارضة ٥ أعضاء وامتناع اثنين عن التصويت — التأكيد على ان الاحتلال الاسرائيلى فى حد ذاته يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الانسان فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة ، كما اكدت على حق الشعب الفلسطينى فى مقاومته للاحتلال بجميع الوسائل وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وادانت اللجنة فى قرارها اسرائيل لمخالفتها الجسيمة للاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولى واتفاقيات جنيف ، واستمرارها فى اقامة المستوطنات ، واستمرار احتلالها للجولان السورية وانتهاكاتها لحقوق الانسان فى هذه الأراضى .

كما اصدرت اللجنة الفرعية قراراً اخر يتعلق بالحالة فى لبنان وذلك بموافقة ١٨ عضوا ومعارضة اثنين وامتناع ثلاثة اعضاء ، ودعا القرار كافة الأطراف فى لبنان الى الشروع فى الاجراءات التى تتيح استعادة الممارسات الديمقراطية السلمية ، وشددت اللجنة فى قرارها على ضرورة ان تصل المعونات الانسانية كافة قطاعات السكان دون تمييز والا تستعمل لتحقيق اغراض سياسية . واعربت اللجنة عن تقديرها فى أن خلق مناخ الثقة بين الفئات اللبنانية لايمكن ان يتحقق الا من خلال استعادة سيادة لبنان ووحدة أراضيه .

المعهد العربى لحقوق الانسان يعقد دورته الأولى

عقد مجلس ادارة المعهد العربى لحقوق الانسان دورته الأولى يومى ٤ ، ٥ سبتمبر ١٩٨٩ بالعاصمة التونسية وناقش البنود الواردة فى جدول اعماله والتى كان فى مقدمتها مناقشة مشروع النظام الداخلى ومشروع برنامج النشاط للعام المقبل .

وقد أقر المجلس مشروع النظام الداخلى للمعهد واستعرض الأنشطة المقترحة والتى من شأنها تحقيق اهداف المعهد الاساسية والمتمثلة فى نشر الوعى والمعرفة بحقوق الانسان حسبما يتضمنه الاعلان العالمى لحقوق الانسان والمواثيق الدولية . هذا وقد اتخذ المجلس عدة قرارات أهمها : الاتصال بجميع الحكومات العر والمنظمات الدولية والاقليمية الحكومية وغير الحكومية داخل وخارج الوطن العربى قصد التعريف بالمعهد وأهدافه . كما قرر الاعداد لأول دورة تدريبية تعقد فى تونس خلال شهر مارس ١٩٩٠ ، وتنظيم دورة تدريبية فى « مجال الاعلام وحقوق الانسان » وأخرى حول « تدريس حقوق الانسان » وذلك بالتعاون مع الجهات العربية الدولية المعنية . كما قرر السعى لانشاء وقفية بالاعتماد على اشتراكات المنظمات المؤسسة وهى (المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية لحقوق الانسان) والاعتماد على الهبات والتبرعات غير المشروطة من الحكومات العربية ومن الاشخاص والمؤسسات وذلك لتنمية موارد المعهد والحفاظ فى الوقت ذاته على استقلاليته كما تقرر استكمال البنية التحتية للمعهد وتزويده بالأجهزة اللازمة .

هذا وكان المجلس قد قرر عقد دورته السنوية المقبلة خلال شهر مارس ١٩٩٠ .

مراسلات مكتب المنظمة فى جنيف :

AOHR
P.O.Box 82
1211 Geneva 28
SWITZERLAND

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين • منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر • فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ • مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق • الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار • تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.